وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــامعـة تكريت
كلية العلوم السياسية
فرع الدراسات الدولية

دورية شؤون دولية

دورية علمية تختص بنشر المواضيع الدولية والإقليمية والوطنية وتقديرات المواقف في مجال العلوم السياسية

ملف العدد:

الشرق الأوسط والامن الإنساني: شراكات وتحولات

ملف العدد

- سياسة التجويع الاسرائيلية ضد سكان غزة : القتل الممنهج بطريقة أخرى
- الذكاء الاصطناعي والصحة: شراكة من أجل الانسانية
- تحولات السلطة السياسية في عصر المعلومات من منظور مانويل كاستلز من الدولة القومية إلى المجتمع الشبكي
- التحولات الاقليمية و اثرها على أمن وأستقرار العراق
- الشركات الرقمية كقوى فوق سيادية: تحديات السياسية والقانونية في العصر الرقمي

العدد ١٠
حزيران ٢٠٢٥

الاشراف العام
أ.د. قاسم علوان سعيد

رئيس التحرير
أ.د. مثنى فائق مرعي

هيئة التحرير
أ.م.د. وليد مساهر حمد
م.د. زيد احمد بيدر
م.م. كرار نوري حميد
م.م. علي وليد مهدي
م.م. علي خلف عبدالله

من نحن

دورية شؤون دولية تصدر عن فرع الدراسات الدولية بكلية العلوم السياسية / جامعة تكريت تختص بنشر المواضيع الدولية والاقليمية وتقديرات المواقف في مجال العلاقات الدولية والقضايا العالمية والوطنية، وتحاول رسم الصورة الكاملة للوضع العراقي والاقليمي والدولي عبر توسيع مساحة التواصل وتبادل الأفكار والمبادرات بين الباحثين، وإقامة الأنشطة المشتركة.

محتويات العدد

ت	عنوان البحث /اسم الباحث	الصفحة
١–	سياسة التجويع الاسرائيلية ضد سكان غزة : القتل الممنهج بطريقة اخرى أ.د. مثنى فائق مرعي	١
٢–	الذكاء الاصطناعي والصحة: شراكة من أجل الانسانية أ.د. اميمة ابراهيم السامرائي	٤
٣–	تحولات السلطة السياسية في عصر المعلومات من منظور مانويل كاستلز من الدولة القومية إلى المجتمع الشبكي ا.م.د وليد مساهر حمد	٦
٤–	الشركات الرقمية كقوى فوق سيادية: تحديات السياسية والقانونية في العصر الرقمي م.د. محمود شاكر عبود	١١
٥–	توجهات الدول الأوروبية للاعتراف بالدولة الفلسطينية م.د. سميه دهام كاظم	١٦
٦–	العدوان الصهيوني على سوريا: مفارقة الوقاحة الصهيونية والصمت العربي م.د. زيد البيدر	٢٠
٧–	خيارات العراق في ملف خور عبد الله م.د مها سعد عبد الكريم	٢٢
٨–	التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية كوسيلة لدعم الاستقرار السياسي م. نور توفيق المبيضين	٢٥
٩–	طبيعة التحالفات السياسية في العراق م. سرى حسين خضر	٢٩
١٠–	خور عبد الله: شريان بحري أم عقدة سياسية؟ م.م.علي وليد مهدي	٣٢
١١–	ترامب يأمر بتحريك غواصتين نوويتين تصعيداً للحرب الكلامية مع روسيا م. م. علي خلف عبدالله	٣٥
١٢–	مستقبل العلاقات الامريكية– الأفغانية م.م. بيارق علي عزيز	٣٧

سياسة التجويع الاسرائيلية ضد سكان غزة : القتل الممنهج بطريقة اخرى

أ.د. مثنى فائق مرعي*

بدأت اسرائيل منذ عملية طوفان الاقصى في اكتوبر ٢٠٢٣ بتشديد الحصار على قطاع غزة ليكون حصاراً شاملاً برياً وبحرياً وجوياً ، يمنع دخول أي شيء للقطاع بعد ان كان جزئياً في السنوات السابقة . ويتضمن هذا الحصار المطبق وقف دخول المساعدات الانسانية والمواد الغذائية والمواد الطبية والادوية والوقود . ويمثل هذا التقييد المتعمد ومنع الدعم الغذائي لسكان غزة "استخدام ممنهج للتجويع كأداة او وسيلة للحرب" الاسرائيلية التي تشنها ضد الفلسطينيين في غزة . وهذا الامر يعد انتهاكاً صارخاً وجلياً للقانون الدولي والمواثيق الدولية ، الذي يقوم على اساس نص المادة ٥٤ من البروتوكول الاضافي الاول لاتفاقيات جنيف بتأكيده على حظر استخدام الغذاء كسلاح في الحروب والنزاعات .

ويعد الحصار الاسرائيلي الذي يقطع وصول الامدادات الأساسية لحياة السكان المدنيين عقاباً جماعياً ضدهم ، وهو محظور بموجب اتفاقية جنيف الرابعة التي صادقت عليها "اسرائيل" لكنها تقوم بخرقها كل يوم وعدم الالتزام . وما تقوم به اسرائيل في هذا الحصار المطبق على الفلسطينيين يعد عقاباً جماعي يحظره القانون الدولي وترفضه كل المواثيق الدولية والاقليمية .

وتطبيق اسرائيل هذا الحصار وسياسة التجويع الممنهج ضد الفلسطينيين من خلال عدة آليات :

- مضايقة وتقييد عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والمنظمات الانسانية الدولية وغير الحكومية ، اذ يتم بشكل مقيد ومحدود جداً دخول قوافل الامم المتحدة وباقي المنظمات غير الحكومية الى قطاع غزة ، وعلى الاغلب يتم حجز شاحنات المساعدات بحجة اجراءات التفتيش وذلك لأوقات طويلة حتى تفسد محتوياتها من المواد الغذائية

* جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

والطبية ، ثم يسمح لبعض منها بالدخول فقط . حتى ان نسبة الشاحنات التي تصل فعلياً إلى مخازن الأمم المتحدة لم تتجاوز نسبة ٣٠٪ من العدد المسموح به للدخول بشكل رسمي .

- عملية اغلاق المعابر والمنافذ التي تؤدي الى قطاع غزة ، اذ تتحكم قوات الاحتلال الاسرائيلي بالمعابر الرئيسية (رفح وكرم أبو سالم) ، وقامت بإغلاقها بشكل نهائي منذ آذار ٢٠٢٥ ، ومنعت دخول المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية وكذلك الوقود ، بحجة الضغط من اجل اطلاق سراح الاسرى الاسرائيليين لدى حماس .
- اعتماد النظام العسكري لتوزيع المساعدات الانسانية ، قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بإعتماد نظام لتوزيع المساعدات تديره مؤسسة اسمها "مؤسسة غزة الإنسانية" يشرف عيلها جنود الاحتلال وعناصر عسكرية امريكيون ، يشرفون على التوزيع ويتحكمون بأوقات تسليم المساعدات ، وصارت نقاط التوزيع فخاخ لقتل الفلسطينيين ، بحيث يقوم جنود الاحتلال بإطلاق النار على طالبي المساعدات فراح ضحيتها الآلاف من الضحايا بين شهيد وجريح امام نقاط ومراكز التوزيع. وهذا النظام اوجدته قوات الاحتلال الاسرائيلي كبديل عن الآليات التقليدية التي تعتمدها منظمة الامم المتحدة في توزيع المساعدات على الفلسطينيين .
- تدمير البنى التحتية الزراعية واتلاف المخازن ، كجزء من اطباق الحصار الشامل على غزة عمدت قوات الاحتلال الاسرائيلي على تدمير المزارع ، وضرب محطات تحلية المياه ، وتدمير والمخازن الغذائية عبر قصفها بالصواريخ والمدفعية الموجهة، الامر الذي تسبب بخسائر جسيمة تكبدها القطاع الزراعي المحلي ، وانهاء قدرة السكان على الإنتاج المحلي.

في الواقع ان تداعيات هذا الحصار العدواني على الفلسطينيين كانت كارثية ، وصنفتها الامم المتحدة ما يمر به قطاع غزة بأنه "مجاعة مصنفة من الدرجة الثالثة" ، وهي اشد انواع المجاعات من حيث الخطورة والتأثير على السكان ، كان ضحيتها اصابة ما يقرب من ٢٥٪ من الاطفال في المخيمات بسوء التغذية ، وتسجيل مئات حالات الوفاة جوعاً فضلاً عن استشهاد مئات آخرين

برصاص قوات الاحتلال عن نقاط ومراكز توزيع المساعدات . ومن جهة اخرى عدّت منظمة العفو الدولية ان ما تقوم به قوات الاحتلال الاسرائيلي من تجويع وحصار هو "جريمة حرب" و يعد "جريمة إبادة" تطال المدنيين بشكل متعمد .

ومن الجدير بالذكر ان سياسة التجويع الاسرائيلية ضد الفلسطينيين لاقت رفضاً ومعارضة من قبل العديد من الدول الاوروبية وحركات احتجاج رافضة لها ، في مقابل صمت عربي رسمي وشعبي مطبق كأنه صمت القبور .

الذكاء الاصطناعي والصحة: شراكة من أجل الانسانية

أ.د. اميمة ابراهيم السامرائي

في كل منعطف من منعطفات التأريخ يسعى الإنسان إلى تطوير أدواته بما يسهل امور حياته, من اكتشافه للنار التي أنارت له أولى طرق المعرفة، إلى المجهر الذي كشف له عوالم تتخطى عينه المجردة ووعيه بالأشياء من حوله. وفي هذا السعي المتزايد لسيطرة الانسان على بيئته جاء الذكاء الاصطناعي كأحد أكثر الإنجازات التكنولوجية التي تمثل نظاما يحاكي التفكير الإنساني في قدرته على التعلم والتطور والمشاركة في اتخاذ القرارات من خلال استخدام الخوارزميات والنماذج الإحصائية والشبكات العصبية الاصطناعية المستوحاة من بنية ووظيفة الدماغ البشري.

إن مجال الصحة يُعد من أكثر الميادين التي انفتحت على الذكاء الاصطناعي بسرعة غير مسبوقة ولم يصبح فيها الذكاء الاصطناعي واحدا من قصص الخيال العلمي التي تنبأت بها افلام هوليوود ، بل أصبح له الدور الحقيقي والفاعل في إعادة تشكيل مفهوم الطب الحديث . تعود جذوره في المجال الطبي إلى سبعينيات القرن المنصرم ، عندما حاولت أنظمة مبكرة مثل MYCIN الى تشخيص بعض حالات الالتهابات البكتيرية من خلال المنطق القائم على الخوارزميات والارقام, ورغم بساطتها الا انها كانت تتنبأ بتلك القفزة النوعية التي نتج عنها ظهور هذا النظام المحوسب الذكي القادر على التشخيص والتنبؤ بالنتائج وتقديم خطط علاجية تفوق قدرة اي فريق طبي. حيث نجد الخوارزميات اليوم تحلل صور الموجات فوق الصوتية، والأشعة السينية، والرنين المغناطيسي، والتصوير المقطعي المحوسب وفي اكتشاف التشوهات والأورام والكسور , كما اصبح بإمكان العلماء الكشف عن الخلايا السرطانية وتشوهات الأنسجة .ويلعب الذكاء الاصطناعي دورا حاسما في تحديد خيارات العلاج الأكثر فعالية والتنبؤ بالآثار الجانبية المحتملة للأدوية من خلال تحليل البيانات الجينية والتاريخ الطبي للمريض, لذلك يعد الذكاء الاصطناعي للطبيب شريكا لا يكل , وبالنسبة للمرضى فهو يقدم رعاية أسرع وأحيانا أكثر دقة.

ومع ذلك، ومع تسلله السريع إلى مجال الصحة البشرية، فإنه يطرح سؤالًا محوريا: هل تستطيع الآلات المصممة بالمنطق أن تفهم المعاناة الإنسانية، أو الإحساس بالألم، أو إدراك معنى الشفاء؟ ان هذا التغيير ليس مجرد إضافة تقنية بل يحمل أبعادا اجتماعية وإنسانية تحتاج إلى دراسة متأنية.

ان الصحة مفهوم يتجاوز بمعناه "غياب المرض" ولكنه حالة من التوازن بين الصحة الجسدية والنفسية والتوافق الاجتماعي كما إن إدخال الذكاء الاصطناعي إلى مجال الرعاية الصحية يثير قضايا أخلاقية عميقة تتعلق بخصوصية المريض، والمسؤولية، والعدالة في تقديم الخدمات الصحية. فعندما تُخطئ الآلة في تشخيص ورم مثلا فمن هو المسؤول؟ الطبيب، أم التقني، أم البيانات؟ أم هي الشركة التي تسوقه؟ ومن يحمي المريض إذا تعرض لضرر بسبب قرار لم يتخذه إنسان بل خوارزمية؟ من هنا نشأ فراغ تشريعي وأخلاقي واضح خاصة في الدول النامية التي لم تواكب هذا التطور بسياسات تنظيمية حازمة تتوافق مع تسارع دخول الذكاء الاصطناعي إلى غرف العمليات والعيادات. وإدراكا لهذا الوضع، تتسابق دول ومؤسسات عديدة لوضع أطر قانونية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال يصنف قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي الذكاء الاصطناعي الطبي بأنه "عالي الخطورة" ويطالب بالشفافية والمساءلة والتأني في اتخاذ قرارات بشرية. وفي العالم العربي تتزايد النقاشات حول الموازنة بين الابتكار وحماية حقوق المرضى، لا سيما فيما يتعلق باستحصال الموافقات وأمن البيانات من المرجح ألا يكون مستقبل الذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية الصحية مسألة استبدال طبيب انساني بآلة ، بل مسألة شراكة. فهي قد تشخص المرض وتقترح علاج لكن الكلمة الفصل والحكم الأخلاقي تبقى للكوادر الطبية الانسانية بامتياز. ومع استمرار الذكاء الاصطناعي في كتابة فصله وترك بصمته في تاريخ الطب، تكمن مهمتنا في ضمان جعله تحت مسؤوليتنا ولخدمتنا, ففي النهاية الصحة ليست مجرد حالة سريرية تتطلب العلاج بل هي تجربة إنسانية عميقة.

تحولات السلطة السياسية في عصر المعلومات من منظور مانويل كاستلز

من الدولة القومية إلى المجتمع الشبكي

ا.م.د وليد مساهر حمد*

يشهد العالم المعاصر تحولات بنيوية عميقة في أنماط السلطة السياسية، ناتجة عن اندماج ثورة المعلومات مع العولمة الاقتصادية والثقافية. وفي هذا السياق، يمثل كتاب صعود المجتمع الشبكي لعالم الاجتماع مانويل كاستلز(*) مرجعًا تأسيسيًا لفهم هذه التحولات. يهدف هذا المقال إلى تحليل الأبعاد السياسية للمجتمع الشبكي كما صاغها كاستلز، من خلال تفكيك مفاهيم السيادة، والسلطة، والهوية، والمجال العام، ضمن سياق شبكي تكنولوجي جديد. كما يناقش المقال كيف يعيد منطق الشبكات تشكيل الدولة الحديثة، ويُعيد إنتاج أنماط السيطرة والمقاومة في زمن الاتصال الذاتي الجماهيري، مما يطرح إشكاليات عميقة حول مستقبل الديمقراطية، والمواطنة، والحكم في العصر الرقمي، وفق التسلسل التالي:

اولاً: **الدولة القومية وصعود المجتمع الشبكي:** شكلت الدولة القومية حجر الأساس في تنظيم الفضاء السياسي (بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨)، أي منذ القرنين التاسع عشر والعشرين، بوصفها الكيان السيادي الأعلى في إدارة الشأن العام، وصياغة السياسات، وتحديد الهويات. إلا أن هذه الصورة التقليدية بدأت في التفكك تحت تأثير الثورة الرقمية، وانتشار تكنولوجيا المعلومات

* جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

* مانويل كاستلز: (Manuel Castells) المفكر الذي أعاد تشكيل فهمنا للسلطة في العصر الرقمي، وُلد في إسبانيا عام ١٩٤٢، وغادر بلاده في سن مبكرة هربًا من قمع النظام الفرانكوي، ليستقر لاحقًا في فرنسا اذ تلقى تعليمه الأكاديمي العالي في جامعة السوربون. وقد واصل لاحقًا مسيرته الأكاديمية في عدد من أبرز الجامعات العالمية، من بينها جامعة كاليفورنيا في بيركلي، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا(MIT) ، وجامعة كامبريدج. وقد تُرجمت اعماله إلى ما يزيد عن عشرين لغة، ما جعله من أكثر المفكرين تأثيرًا في مجالات الدراسات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية في العقود الأخيرة.

والاتصال، مما أفضى إلى بروز ما يسميه مانويل كاستلز بـ"المجتمع الشبكي"؛ اذ تتحول السلطة من الهياكل المركزية الهرمية إلى شبكات ديناميكية، عابرة للحدود، وقائمة على التدفقات المعلوماتية.

في هذا السياق، لم تعد السلطة السياسية محصورة داخل حدود الدولة أو تمارس من خلال مؤسساتها الرسمية فقط، بل أصبحت متوزعة داخل شبكات تتفاعل فيها الدولة، والشركات متعددة الجنسيات، والحركات الاجتماعية، والمنصات الرقمية. وعليه، تتطلب دراسة السياسة المعاصرة تجاوز الأطر الكلاسيكية، والانخراط في تحليلات بنيوية تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة في نمط إنتاج السلطة وممارستها.

ثانياً: تراجع السيادة الوطنية أمام المنطق الشبكي: لم تعد الدولة القومية قادرة على احتكار أدوات القوة والشرعية، في ظل التوسع الشبكي للعولمة. فمن جهة، فرض الاقتصاد العالمي شبكات إنتاج وتمويل عابرة للحدود، تُدار من قبل شركات لا تخضع لمنظومات سيادية تقليدية. ومن جهة أخرى، أتاحت تكنولوجيا المعلومات فضاءات جديدة للتفاعل السياسي، خارج الإطار المؤسسي، مما أضعف دور الدولة كوسيط وحيد بين المواطن والعالم الخارجي.

هذا التحول لا يعني نهاية الدولة، بل يشير إلى تحول وظيفي عميق، يجعلها أحد الفاعلين داخل شبكة معقدة من القوى المتداخلة، وليست مركز السلطة الأوحد. وتواجه الدولة في هذا الإطار معضلة مزدوجة: فهي مطالبة بالحفاظ على سلطتها في الداخل، وفي الوقت ذاته بالتكيّف مع منطق الشبكات المتسارعة عالميًا.

ثالثاً: السلطة الشبكية وإعادة إنتاج السيطرة: يشكل مفهوم "السلطة الشبكية" أحد أبرز إسهامات كاستلز في علم السياسة المعاصر، اذ تتحول السلطة من كونها هرمية ومركزية إلى كونها موزعة داخل شبكات متعددة المستويات، إذ يرى أن السلطة في المجتمع الشبكي لا تمارس فقط من خلال القرارات والقوانين، بل من خلال إعادة برمجة الشبكات والتحكم في نقاط الاتصال. فالفاعلون السياسيون الذين يملكون القدرة على تشكيل الشبكات أو الربط بينها (كالشركات الرقمية الكبرى، أو

المنصات الإعلامية، أو القوى الأيديولوجية العابرة) يمتلكون قدرة هائلة على التأثير في اتجاهات الرأي العام، وصنع السياسات، وتحديد أجندة الأولويات.

اذ تتحول السلطة في هذا الإطار من مفهوم مركزي إلى مفهوم توزيعي، قائم على التفاعل، والمرونة، والسرعة، مما يجعل أدوات السيطرة التقليدية (القانون، العنف الشرعي، الرقابة المباشرة) عاجزة عن مواكبة طبيعة الفضاء الشبكي.

رابعاً: سياسات الهوية في مواجهة العولمة: يرى كاستلز أن الهوية لم تعد تُبنى فقط عبر سرديات الدولة القومية، بل أصبحت متعددة، وشبكية، وهجينة، تتشكل من خلال المشاركة في المجتمعات الرقمية، والحركات الاجتماعية، والتدفقات الثقافية العابرة للحدود، اذ ترافقت التحولات الشبكية مع صعود غير مسبوق لسياسات الهوية، التي أصبحت، بحسب كاستلز، أداة مقاومة في وجه اختراق العولمة والهويات العالمية المعولمة. فمع تفكك الانتماءات الطبقية والأيديولوجية الكبرى، بدأ الأفراد والجماعات في بناء هوياتهم حول معايير ثقافية، دينية، عرقية، أو لغوية.

تنتشر هذه الحركات عبر الفضاء الرقمي مستفيدة من آليات الاتصال الذاتي الجماهيري، دون الحاجة إلى بنى تنظيمية تقليدية. ومع أن هذه الحركات تمنح الأفراد صوتًا سياسيًا جديدًا، إلا أنها كثيرًا ما تتسبب في تعزيز الانغلاق الهوياتي، والتطرف الثقافي، وتفكك المجال العمومي المشترك.

خامساً: المجال العام الرقمي وتفكك المشترك السياسي: يؤكد كاستلز أن المجال العام المعاصر لم يعد يُبنى عبر وسائط تقليدية كالإعلام أو النقابات، بل عبر فضاء رقمي يفتقر إلى المركزية أو الضبط الجماعي هذا الفضاء، الذي يُنتج من خلال "الاتصال الذاتي الجماهيري"، يتيح للأفراد التعبير عن آرائهم بحرية، لكنه يكرّس أيضًا التشظي المعلوماتي، وانتشار الخطابات الشعبوية، والخروج من منطق الحجاج العقلاني الذي يُفترض أن يكون أساس السياسة الديمقراطية.

يفتح هذا التحول بابًا واسعًا أمام التأثيرات الخوارزمية على تشكيل الرأي العام، حيث تتحكم المنصات الرقمية في المحتوى المعروض بناءً على معايير سياسية، واعتبارات تجارية أو أيديولوجية

ضمنية.

سادساً: من الانضباط إلى السيطرة الرقمية: يرى كاستلز أن الدولة الحديثة، في سعيها للسيطرة على المجتمعات الشبكية، قد بدأت في اعتماد أنماط جديدة من الرقابة، تقوم على تتبع البيانات والسلوك عبر الإنترنت. ويشير إلى نشوء ما يُعرف بـ"الدولة المراقِبة"، اذ تُمارس السيطرة ليس من خلال القانون فقط، بل من خلال الخوارزميات، والذكاء الاصطناعي، وهندسة المعلومات، ومن المفارقات التي يرصدها كاستلز أن الحرية التي تمنحها الشبكات الرقمية تقابلها أنماط جديدة من السيطرة، أكثر دقة وخفاءً. فقد تحوّلت الرقابة من المراقبة الفيزيائية المباشرة إلى تتبع البيانات، وتحليل السلوكيات الرقمية، وصياغة "بروفايلات" للأفراد تُستخدم لأغراض أمنية أو تجارية أو سياسية.

لذا تتجسد هذه السيطرة في نموذج "الدولة الخوارزمية"، اذ تستخدم الحكومات (وغالبًا الشركات) تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعقب، وتوقع، وتوجيه سلوك الأفراد والمجتمعات، وفق ما يخدم النظام السياسي القائم او مصالح الشركات الكبرى سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي، بما يتجاوز حدود الشرعية التقليدية التي تقوم على القانون والمساءلة، ودون مراعاة للحريات الشخصية وخصوصية الافراد.

سابعاً: الديمقراطية بين التوسّع الرقمي والانكماش السياسي: رغم أن التكنولوجيا الرقمية فتحت آفاقًا جديدة للمشاركة السياسية، فإن كاستلز يحذّر من أن هذه المشاركة قد تُختزل في أشكال رمزية أو تفاعلية سطحية، دون قدرة حقيقية على التأثير في القرار السياسي. كما أن هيمنة المنصات الرقمية الكبرى، واحتكارها للفضاء العام، يثيران مخاوف جدية حول العدالة، والتعددية، وشفافية التداول، من هنا، يدعو كاستلز إلى ضرورة إعادة هندسة المجال السياسي الرقمي وفق مبادئ الحوكمة الديمقراطية، من خلال مساءلة الخوارزميات، وضبط النفوذ التكنولوجي، وبناء منصات تشاركية عادلة.

ختاماً: يُقدّم مانويل كاستلز، في مشروعه النظري حول المجتمع الشبكي، إطارًا تحليليًا رصينًا لفهم تحولات السلطة السياسية في زمن الثورة الرقمية. لقد تجاوزت السلطة حدود الدولة والمؤسسة، وأصبحت موزعة داخل شبكات تتطلب أدوات تحليلية جديدة، تتخطى التصنيفات الكلاسيكية بين العام والخاص، المحلي والعالمي، أو المادي والافتراضي.

إن تحليل كاستلز لا يقف عند التشخيص، بل يحمل في طياته دعوة صريحة لإعادة التفكير في أسس الحكم، والديمقراطية، والمواطنة، في ضوء البنية الشبكية الجديدة. ومن هذا المنطلق، تمثل مساهمته ركيزة أساسية لفهم الأفق السياسي المتحول، في عالم تقوده المعلومات وتعيد تشكيله الخوارزميات.

الشركات الرقمية كقوى فوق سيادية: تحديات السياسية والقانونية في العصر الرقمي

م.د. محمود شاكر عبود*

في ظل التغيرات الكبيرة التي يشهدها عالمنا بسبب الثورة الرقمية، لم تعد السيادة الوطنية مقتصرة على حدودها الجغرافية أو مؤسساتها السياسية التقليدية. بل أصبحت تواجه تحديات جديدة في الفضاء الرقمي بسبب النفوذ المتزايد لشركات التكنولوجيا الكبرى مثل Google و Amazon و Facebookوغيرها من الكيانات العابرة للحدود. لقد حصلت هذه الشركات على قدرات تقنية واقتصادية كبيرة تتيح لها التأثير في سياسات الدول، وإدارة تدفقات البيانات، بل وحتى التلاعب في الرأي العام، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل موازين القوة على المستويين المحلي والدولي. يأتي هذا التحول في إطار أوسع من التنافس الجيوسياسي، حيث لم تعد التكنولوجيا مجرد أداة للنمو الاقتصادي، بل تحولت إلى ميدان جديد للصراع بين الدول الكبرى، وساحة لتقويض أو تعزيز السيادة الوطنية بحسب موقع كل دولة ضمن منظومة الاقتصاد الرقمي العالمي. وفي هذا السياق، تواجه الدول النامية تحديات مضاعفة تتمثل في الفجوات التشريعية، وضعف البنى التحتية الرقمية، واعتمادها الكبير على تكنولوجيا أجنبية يمكن استخدامها كورقة ضغط في النزاعات الدولية.

أصبحت إعادة تشكيل السيادة الوطنية ظاهرة متسارعة بفعل الهيمنة المتزايدة لشركات التكنولوجيا العملاقة متعددة الجنسيات، مثل (Google, Apple, Facebook, Amazon, Microsoft)في الغرب (Baidu, Alibaba, Tencent, Huawei, Xiaomi) في الشرق. لم يقتصر تأثير هذه الشركات على الاقتصاد فحسب، بل امتد ليشمل الجوانب القانونية والسيبرانية، مما حوّل هذه الشركات إلى فاعلين جيوسياسيين يتجاوز نفوذهم بعض الدول ذات السيادة. تتركز هذه الهيمنة أساساً في السيطرة على البنى التحتية الرقمية؛ إذ تشير تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

* جامعة كركوك – كلية الإدارة والاقتصاد

والتنمية إلى أن خمس شركات كبرى تسيطر على نحو ٨٠٪ من سوق الحوسبة السحابية العالمي، مما يمنحها قدرة كبيرة على التحكم في تدفق البيانات ويحد من قدرة الدول على إدارة معلوماتها وفرض سياسات سيبرانية مستقلة. كما أثرت هذه الهيمنة على تدفقات البيانات العابرة للحدود، مما أدى إلى نزاعات قانونية وتنظيمية بين الشركات والحكومات، كما يتضح في نزاع "ميثاق الخصوصية" بين الولايات المتحدة وأوروبا، حيث أبطلت محكمة العدل الأوروبية الاتفاق عام ٢٠٢٠ لعدم كفاية الحماية القانونية لبيانات المواطنين الأوروبيين .هذا الصراع يعكس التحدي في موازنة حماية الخصوصية الوطنية مع الاعتماد المتزايد على بنى تحتية رقمية يهيمن عليها قطاع خاص عابر للحدود.

حيث يشهد العالم تحوّلاً جيوسياسيًا عميقًا تقوده الديناميكيات الرقمية، حيث تحولت التكنولوجيا من أداة للنمو الاقتصادي إلى محور لصراعات النفوذ والهيمنة بين الدول. المنافسة بين القوى الدولية لم تعد تقتصر على الجغرافيا التقليدية، بل امتدت إلى ساحات السيادة الرقمية، والمعايير التكنولوجية، وسلاسل الإمداد السيبرانية، ما يعيد تشكيل النظام الدولي باستخدام أدوات غير تقليدية. تتجلى هذه المنافسة بوضوح في الحروب التجارية الرقمية، مثل العقوبات الأمريكية على شركة هواوي عام ٢٠١٩ بذريعة الأمن القومي، حيث تم تقييد تعامل الشركات الأمريكية معها ضمن صراع أوسع على القيادة التكنولوجية العالمية، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل الخامس. كذلك يظهر الصراع في التنافس على وضع المعايير التكنولوجية، حيث تسعى الصين والولايات المتحدة لفرض نماذجها الخاصة على شبكات الجيل الخامس، مما يمنح من يسيطر على هذه المعايير نفوذًا استراتيجيًا يتجاوز الجانب التقني إضافة إلى ذلك، يكرّس الاحتكار الرقمي لشركات محدودة مثل أمازون نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا واسعًا، حيث تهيمن على حوالي ٤٠٪ من سوق التجارة الإلكترونية العالمي، متحكمة في البيانات وسلاسل الإمداد والخوارزميات التي تؤثر في سلوك المستهلكين، مما يمنحها سلطة شبيهة بالسيادة في الفضاء الرقمي العابر للحدود. في ظل هذا الواقع، أصبح التحول

الجيوسياسي الرقمي واقعًا لا يمكن تجاهله، ويتطلب من الدول تطوير استراتيجيات رقمية وسيادية جديدة تضمن لها دورًا فاعلًا في النظام العالمي المتغير.

في مواجهة التحديات المتزايدة الناجمة عن هيمنة شركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات والتحولات الجيوسياسية المصاحبة، اعتمدت الحكومات استراتيجيات متعددة لتعزيز سيادتها الرقمية وحماية أمنها السيبراني والاقتصادي. شملت هذه الاستجابات تشريعات تنظيمية صارمة مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي(GDPR) ، التي تقنن حقوق الأفراد الرقمية وتفرض غرامات كبيرة على الشركات المخالفة، مما يرسخ مبدأ حماية الحقوق الرقمية عبر الحدود . إلى جانب ذلك، سعت الدول إلى تعزيز سيادتها الرقمية عبر مشاريع وطنية لبناء بنى تحتية رقمية مستقلة وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية، كما يظهر في "رؤية السعودية ٢٠٣٠" التي تهدف إلى تطوير منظومة وطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي لتعزيز الاكتفاء الرقمي وتوطين الخدمات الحساسة، وتقليل التعرض للضغوط الجيوسياسية المرتبطة بالبنى التحتية الخارجية. على الصعيد الإقليمي والدولي، برزت التحالفات والتنسيق الجماعي كأدوات مهمة لمواجهة النفوذ الرقمي العابر للحدود، مثل "إطار اقتصاد البيانات" الذي أطلقته رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) لتعزيز التعاون في حماية البيانات وتسهيل تدفقها بشكل آمن ودعم الاقتصاد الرقمي الإقليمي .تعكس هذه الجهود تحولًا استراتيجيًا في نظرة الدول للفضاء السيبراني، إذ أصبح يُعتبر امتدادًا للسيادة الوطنية وميدانًا للصراع الجيوسياسي يتطلب أدوات سياسية وقانونية واقتصادية جديدة.

تواجه الدول النامية تحديات كبيرة في تطوير تشريعات محلية قادرة على مواكبة التحولات الرقمية المتسارعة، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والعقود الذكية والبلوك شين. وتشير تقارير المنظمة العربية للتنمية الإدارية إلى أن أكثر من ٧٠٪ من القوانين التجارية في المنطقة لا تعالج القضايا القانونية المتعلقة بالعقود الرقمية، ما يخلق فراغًا قانونيًا يعوق بناء الثقة ويحد من جذب الاستثمارات في البيئة الرقمية. على صعيد التنفيذ، تعاني هذه الدول من ضعف في تطبيق

استراتيجيات الرقمنة، كما هو الحال في العراق حيث لا تتجاوز نسبة الرقمنة في القطاع العام ٣٥٪. يُعزى هذا الضعف إلى عوامل متعددة تشمل البيروقراطية، نقص التمويل، ضعف البنية التحتية، ونقص الكفاءات التقنية، بالإضافة إلى ضعف التنسيق المؤسسي الذي يؤدي إلى تكرار الجهود وإهدار الموارد، مما ينعكس سلبًا على جودة الخدمات الإلكترونية. لذلك، يتطلب تعزيز السيادة الرقمية في الدول النامية مقاربة متكاملة تعالج الجوانب التشريعية والتنظيمية والفنية والمؤسسية معًا. فبدون معالجة هذه الثغرات، ستظل هذه الدول تعتمد على التكنولوجيا الخارجية، غير قادرة على فرض شروطها أو حماية فضائها السيبراني من النفوذ والهيمنة الخارجية.

يشكل الاقتصاد الرقمي نحو ١٥.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يفتح آفاقًا جديدة للقوة الاقتصادية تتجاوز المفاهيم التقليدية. لم يعد الاقتصاد الرقمي مجرد بيئة تقنية، بل أصبح ساحة استراتيجية تتنافس فيها الدول والشركات الكبرى على السيطرة على الموارد الرقمية الأساسية، لا سيما البيانات والخوارزميات، التي تمثلان "الثروة الجديدة" في العصر الحديث. تُعد البيانات سلعة استراتيجية حيوية تغذي مختلف الصناعات الرقمية، حيث تدر عائدات سنوية ضخمة تُقدّر بنحو ٢٠٠ مليار دولار عالميًا .من يملك القدرة على جمع ومعالجة هذه البيانات يمتلك أدوات نفوذ واسعة تؤثر في مجالات متعددة مثل السياسة والصحة والتعليم والأمن. إلى جانب ذلك، تُستخدم الخوارزميات بشكل متزايد كأدوات تأثير ثقافية وسياسية، حيث توجه سلوك المستهلكين وتشكل الرأي العام عبر "رأسمالية المراقبة"، مما يمنح الشركات الرقمية سلطة غير مرئية شبيهة بالسيطرة الوطنية، لكنها بوسائل ناعمة وغير خاضعة للمساءلة الديمقراطية. بذلك، يعيد بروز البيانات والخوارزميات تعريف مفاهيم القوة والنفوذ في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي العالمي، حيث لم تعد السيطرة على الموارد الطبيعية فقط هي معيار القوة، بل أصبح التحكم في تدفق المعلومات وتوجيه السلوكيات وصياغة الواقع الرقمي من المحاور الأساسية للنفوذ والهيمنة في العصر الرقمي.

ختاماً، تشير الأدلة إلى أن التحولات الرقمية والجيوسياسية المستمرة تفرض ضرورة عاجلة لإعادة هيكلة منظومة الحوكمة الرقمية، لضمان توازن أكثر عدالة بين الدول والفاعلين الرقميين الكبار. فقد أثبت الواقع أن الفضاء الرقمي، بما يحويه من إمكانات نفوذ اقتصادية واستراتيجية، لا يمكن تركه دون تنظيم فعال، خاصة مع تزايد تأثير الشركات متعددة الجنسيات على السيادة الوطنية وديناميات العلاقات الدولية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطوير أطر تنظيمية دولية متعددة الأطراف تنظم دور هذه الشركات وتحدد حدود تدخلها في الشؤون السيادية، مع مراعاة المرونة لدعم الابتكار التقني دون إضعاف حقوق الدول. إلى جانب ذلك، يتطلب تعزيز السيادة الرقمية استثمارات وطنية في البنى التحتية الرقمية وتوطين التقنيات الأساسية، ما يعزز استقلالية القرار الرقمي ويحفز الاقتصاد الوطني ويؤسس لنمو رقمي مستدام.كما لا يمكن تجاهل تحديث التشريعات الوطنية لمواكبة مستجدات العصر الرقمي، بما يشمل حماية البيانات والعقود الذكية ومكافحة الجرائم السيبرانية، لضمان بيئة قانونية آمنة تحمي الحقوق وتشجع الاستثمار. وإخفاق الدول في هذه الإصلاحات سيزيد من تبعيتها الرقمية ويضعف قدرتها على حماية فضائها السيبراني، مما يفاقم الفجوة الرقمية العالمية ويحد من دورها الفاعل في النظام الرقمي الدولي الجديد.

توجهات الدول الأوروبية للاعتراف بالدولة الفلسطينية

م.د. سميه دهام كاظم*

تشهد أوروبا زخمًا دبلوماسيًا متزايدًا نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية مدفوعًا برغبة في تعزيز حل الدولتين وتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط. تأتي هذه التوجهات في ظل جمود المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وتصاعد التوترات في المنطقة اذ تسعى بعض الدول الأوروبية إلى لعب دور أكثر فعالية في دعم الحقوق الفلسطينية وإعادة إحياء عملية السلام. ومع ذلك تواجه هذه التحركات تحديات سياسية كبيرة بما في ذلك الانقسامات الداخلية في الاتحاد الأوروبي والضغوط الخارجية مما يجعل الاعتراف الكامل والموحد بالدولة الفلسطينية أمرًا معقدًا ولكنه ليس مستحيلاً وفي هذا المقال نستعرض أبرز التطورات الأوروبية في هذا الصدد كذلك دوافعها وتداعياتها وردود الفعل عليها.

أعلنت فرنسا في يوليو ٢٠٢٥، بقيادة الرئيس إيمانويل ماكرون عزمها الاعتراف رسمياً بدولة فلسطين خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٥، معتبرة هذه الخطوة "التزاماً تاريخياً" لتحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط. هذا الإعلان لم يكن مفاجئاً بالكامل إذ سبقته تحركات دبلوماسية مكثفة بما في ذلك استضافة فرنسا بالتعاون مع السعودية لمؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك لتعزيز حل الدولتين والذي أسفر عن "إعلان نيويورك" الداعي إلى الاعتراف الدولي بدولة فلسطين.

لم تكن فرنسا وحدها فقد انضمت بريطانيا اذ أعلن رئيس الوزراء كير ستارمر استعداد بلاده للاعتراف بدولة فلسطين في سبتمبر ٢٠٢٥، شريطة اتخاذ إسرائيل خطوات ملموسة لتحسين الوضع الإنساني في غزة واستئناف عملية السلام هذا الموقف جاء بعد ضغوط داخلية من أعضاء بارزين

* جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

في الحكومة البريطانية مثل وزراء الصحة والعدل الذين عبروا عن استيائهم من تأخر ستارمر في تنفيذ وعوده بهذا الشأن.

إلى جانب فرنسا وبريطانيا كما أبدت ١٥ دولة اوربية من بينها إسبانيا وهولندا دعمها للاعتراف بدولة فلسطين وأصدرت نداءً جماعياً في نيويورك يدعو الدول الأخرى للانضمام إلى هذا التوجه من بين هذه الدول تسع دول مثل أستراليا وكندا ولوكسمبورغ، لم تعترف بعد رسمياً بفلسطين لكنها أعربت عن "اهتمام إيجابي" بهذه الخطوة كما أعلنت مالطا في بيان منفصل عزمها الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين مؤكدة التزامها بدعم حل سياسي شامل.

اولاً: دوافع التحركات الأوروبية:

تتعدد العوامل التي تدفع الدول الأوروبية نحو هذا التوجه ومن أبرزها:

١. تتزايد الضغوط على الحكومات الأوروبية من قبل منظمات المجتمع المدني والجماعات السياسية التي تدعو للاعتراف بفلسطين كوسيلة لدعم حقوق الفلسطينيين.

٢. الأزمة الإنسانية في غزة: تصاعدت الضغوط الشعبية والبرلمانية في أوروبا نتيجة استمرار الحرب في غزة التي وصفتها الأمم المتحدة بـ"الكارثة الإنسانية" هذه الأزمة دفعت دولاً مثل بريطانيا إلى ربط الاعتراف بدولة فلسطين بمطالب وقف إطلاق النار ورفع الحصار عن غزة.

٣. إعادة إحياء حل الدولتين: تعتبر العديد من الدول الأوروبية أن الاعتراف بدولة فلسطين خطوة أساسية لإنعاش عملية السلام المتعثرة وتعزيز حل الدولتين كخيار وحيد قابل للتطبيق لتسوية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي.

وفي هذا السياق عُقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية القضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين في نيويورك بمقر الأمم المتحدة خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ يوليو ٢٠٢٥، برئاسة مشتركة بين المملكة العربية السعودية وفرنسا جاء المؤتمر في سياق جهود دولية متجددة لتعزيز حل الدولتين

كمسار لإنهاء الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وسط تصاعد الأزمة الإنسانية في غزة وتدهور الأوضاع في الضفة الغربية

٤. تعزيز السلام: تؤمن بعض الحكومات الأوروبية بأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يمكن أن يسهم في تحقيق السلام الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال توفير إطار قانوني يضمن حقوق الفلسطينيين.

٥. الضغوط الدبلوماسية الدولية: أسهمت تحركات دول مثل السعودية ومصر وقطر في خلق زخم دولي للاعتراف بفلسطين خاصة من خلال المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر نيويورك الذي دعا إلى تسليم حماس أسلحتها للسلطة الفلسطينية كجزء من تسوية شاملة.

٦. التحول في الرأي العام الأوروبي: شهدت أوروبا تحولاً كبيراً في الرأي العام اذ انتقل الدعم للقضية الفلسطينية من الشارع إلى مراكز صنع القرار كما أشار إليه المحللون وان هذا التحول عزز الضغط على الحكومات لاتخاذ مواقف أكثر جرأة.

ثانياً: تداعيات الاعتراف الأوروبي:

للاعتراف الأوروبي بالدولة الفلسطينية تداعيات مهمة على عدة مستويات:

١. على إسرائيل: يزيد هذا الاعتراف من الضغوط على إسرائيل لوقف الحرب على غزة ويساهم في زيادة عزلتها الدولية كما أن ربط بعض الدول مثل بريطانيا الاعتراف بشروط مسبقة (مثل وقف إطلاق النار وعدم الضم) يضع إسرائيل أمام خيارات صعبة ويرى خبراء أن هذا التحول هو "رسالة موجهة إلى الحكومة" الإسرائيلية مفادها أنه إذا واصلت إسرائيل سياساتها الحالية فستزداد عزلتها.

٢. على القضية الفلسطينية: يعزز الاعتراف الأوروبي من الشرعية الدولية للدولة الفلسطينية ويدعم حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة ورغم أن بعض الخبراء يرون أن تأثير

هذه القرارات على الحرب في غزة قد يكون محدوداً على المدى القصير إلا أنهم يؤكدون أن الأثر السياسي سيكون على المدى الطويل من خلال الضغط المتزايد على إسرائيل والإدارة الأمريكية.

اما ردود الفعل: فقد تواجه التحركات الأوروبية للاعتراف بدولة فلسطين معارضة قوية من إسرائيل التي اعتبرت هذه الخطوة عبر تصريحات رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو "مكافأة للإرهاب" ويحذر محللون إسرائيليون مثل من أن هذه التحركات قد تُشكل "تسونامي سياسي" يعزز عزلة إسرائيل دولياً خاصة إذا تُرجمت إلى قرارات أكثر صرامة في مجلس الأمن أو فرض عقوبات في المقابل، يرى آخرون أن هذه الاعترافات رمزية ولا تُحدث تغييراً جوهرياً في الوضع الفلسطيني من ناحية أخرى تعارض الولايات المتحدة العضو الدائم في مجلس الأمن هذه الخطوات مهددة باستخدام الفيتو ضد أي قرار يمنح فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة كما أبدت ألمانيا تحفظها مؤكدة أن أمن إسرائيل أولوية رئيسية وأن الاعتراف بفلسطين ينبغي أن يتم عبر مفاوضات مباشرة.

ختاماً تتجه أوروبا نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية كخطوة نحو تعزيز حقوق الانسان وتحقيق السلام في المنطقة اذ تمثل التحركات الأوروبية للاعتراف بدولة فلسطين خطوة مهمة في مسار دعم الحقوق الفلسطينية لكنها تظل محصورة في إطار رمزي إلى حد كبير وان الزخم الدبلوماسي الذي تقوده دول مثل فرنسا وبريطانيا يعكس تحولاً في المواقف الدولية لكنه يصطدم بمعارضة إسرائيلية وأمريكية كذلك تواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لا تزال قائمة، مما يتطلب توازنًا دقيقًا في السياسة الخارجية الأوروبية إلى جانب تعقيدات الوضع الميداني وفي النهاية يبقى تحقيق دولة فلسطينية مستقلة مرهوناً بتسوية سياسية شاملة تستند إلى الشرعية الدولية وتضمن حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

العدوان الصهيوني على سوريا: مفارقة الوقاحة الصهيونية والصمت العربي

م.د. زيد البيدر*

كشفت الضربة الصهيونية الأخيرة التي استهدفت من خلالها الأراضي السورية، بحجة حماية الدروز في سوريا، عن مفارقات صارخة تنفضح من خلالها ازدواجية المعايير التي ينتهجها الكيان الصهيوني، ففي الوقت الذي ترتكب فيه أبشع الجرائم بحق المدنيين العزل في غزة، فإنها تزعم في الوقت ذاته حرصها على سلامة المكونات الأخرى في المنطقة.

وفي حين وصل فيه الاستهتار الصهيوني بالعالم ومؤسساته إلى مستويات غير مسبوقة، من خلال اعماله الوحشية في غزة، فان ممارساته المزعزة للاستقرار الاقليمي لا زالت مستمرة هي الاخرة، من خلال الاعمال العدائية التي ينفذها باستمرار على الاراضي اللبنانية والسورية واليمنية.

فالازدواجية الصهيونية تتجلى من خلال محاولته تقمص دور الحريص على سلامة الدروز في سوريا، في حين يستمر بتنفيذ اكبر الجرائم التي شهدها العالم الحديث بحق اهالي غزة، اذ وصل عدد الضحايا من المدنيين في غزة – منذ تاريخ إعداد هذا المقال، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء في دولة فلسطين – إلى أكثر من (٦٠) ألف قتيل، جلهم من النساء والأطفال،

فضلًا عن ذلك، فالضربات الصهيونية في سوريا ، كشفت أيضا عن حالة الضعف التي تمر بها الدول العربية، وجعلتها تتخذ مواقف خجولة، لا ترتقي إلى حجم الجرائم والممارسات الصهيونية، فضلا ان الاعتداء الصهيوني على الارضي السورية، وضعت الدول العربية في موقف لا تحسد عليه، من خلال قيام دولة الاحتلال بتنفيذ ضربات عسكرية لتوفير الحماية للدروز، الذين لا تربطهم بالكيان أواصر دينية أو قومية أو تاريخية، بينما تعجز الدول العربية عن نصرة أهلهم في غزة، الذين تجمعهم اواصر متعددة ومتجذرة.

* جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

فخطورة الممارسات الصهيونية في سوريا تتضح بصورة أكبر من خلال تحليل أبعادها، فالتحرك الصهيوني في سوريا مرتبط بالاستراتيجية الصهيونية التي تهدف إلى محاولة إضعاف الدول العربية، والعمل على تقسيمها إلى أجزاء ضعيفة، تضمن من خلالها استمرار وتوسع كيانها الغاصب، فعند البحث في الدول الراعية للحركات الانفصالية ودعاة الطائفية في المنطقة العربية، ستجد الكيان الصهيوني في مقدمتها.

إن غياب الإرادة السياسية العربية وتفكك الأولويات، جعل الدول العربية تعجز عن الدفاع عن حقوقها، وتعرض عن أداء واجباتها الدينية والقومية تجاه غزة، التي تعد من الأهداف السامية، في حين يتمادى العدو الصهيوني في جرائمه، مستغلًا العجز الناتج عن ضعف الإرادة والإجماع السياسي، لتحقيق أهدافه التوسعية والمزعزعة لأمن واستقرار المنطقة.

خيارات العراق في ملف خور عبد الله

م.د مها سعد عبد الكريم *

لا زال ملف خور عبد الله يثير ازمة في العراق لا سيما بعد قرار المحكمة الاتحادية العليا في ٤/ ايلول / ٢٠٢٣ ، القاضي بعدم دستورية قانون رقم (٤٢) لعام٢٠١٣ ، وهو قانون تصديق الاتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت لتنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله .

بعد حرب الخليج الثانية، صدر قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣)في ٢٧ / أيار/ ١٩٩٣، والذي رسم الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت، استنادًا إلى القرار (٦٨٧)١٩٩١ المتعلق بوقف إطلاق النار. العراق التزم بهذه القرارات كجزء من شروط وقف الحرب، رغم الاعتراضات الشعبية اللاحقة ، وقد صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فهو ملزم قانونيًا، وغير قابل للطعن من طرف العراق بعد دخوله حيّز التنفيذ.

وقعت الحكومة العراقية اتفاقية "تنظيم الملاحة في خور عبد الله" مع الكويت عام ٢٠١٢، والتي صادق عليها البرلمان العراقي في عام ٢٠١٣. الا انه في عام ٢٠٢٣، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكمًا ببطلان المصادقة البرلمانية، لعدم توفر نصاب الثلثين اللازم للتصديق على الاتفاقيات السيادية ، وعلى الرغم من ذلك لم تُلغَ الاتفاقية دوليًا، بل بقيت قائمة بموجب التزام العراق الدولي.

وعليه فأن الموقف القانوني الدولي للعراق لا يسمح له الطعن بقرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) ، او إعادة ترسيم الحدود البحرية من طرف واحد ، فضلا عن ذلك لا يمكن اعتبار الاتفاقية غير ملزمة دوليًا بعد توقيعها وإيداعها لدى الأمم المتحدة.

* مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية

الا انه يمكن للعراق طلب التفاوض مع الكويت لتعديل أو توسيع اتفاقية تنظيم الملاحة ،وإعادة طرح الاتفاقية داخل البرلمان بصيغة تضمن المصلحة الوطنية ، فضلا عن المطالبة بتطبيق مبدأ "حرية الملاحة" و"النفاذ إلى البحر" في القانون الدولي.

وبناء على ما تقدم يتعين على العراق اعتماد المسارات الدبلوماسية لإعادة تنظيم اتفاقية خور عبد الله مع الكويت بما ينسجم مع المصلحة الوطنية العليا ويكفل صون حقوقه البحرية ، اذ من الممكن الشروع في مفاوضات ثنائية تقنية يتم من خلالها الاتي :

١. تشكيل لجنة فنية مشتركة مع الكويت لإدارة الخور بشكل متوازن.
٢. مناقشة تطوير القناة وتحسين البنية التحتية بما يخدم الطرفين.
٣. اقتراح اتفاقيات تكميلية تحفظ النفاذ العراقي إلى البحر دون قيود.

كما يمكن استخدام الضغط الدولي من خلال التوجه للأمم المتحدة أو منظمة الملاحة الدولية بطلب إشراف فني محايد ، وتفعيل الدبلوماسية متعددة الأطراف لإعادة التوازن في استخدام الخور، فضلا عن عرض الموقف العراقي في المحافل الدولية بوصفه متعلقًا بحقوق السيادة والنفاذ البحري.

كما يجب على العراق العمل على المستوى الداخلي من خلال إعادة صياغة قانون تصديق الاتفاقية بما يتماشى مع قرار المحكمة الاتحادية ، وتضمينها شروط تحفظ حقوق العراق البحرية داخل القانون الجديد.

فضلا عن فرض رقابة برلمانية مشددة على أي ملاحق أو ترتيبات تنفيذية لاحقة ، وتعزيز الجبهة الوطنية والإعلامية عن طريق توعية الرأي العام بطبيعة القرار الأممي والخيارات الواقعية المتاحة ،

ومنع تسيس الملف أو استغلاله بما يضر بعلاقات العراق الخارجية.

وعليه نوصي بضرورة ضبط الخطاب السياسي والإعلامي الداخلي لتجنب التصعيد غير المدروس.

اعتماد مسار دبلوماسي عقلاني يحفظ السيادة دون تهديد العلاقات الدولية.

تفعيل أدوات الرقابة البرلمانية لضمان أن أي اتفاق مستقبلي لا يُفرّط بمصالح العراق.

تعزيز الاستثمار في ميناء الفاو الكبير لتأمين بدائل استراتيجية ، وبالتالي فأن الملف ليس قضية قانون فقط، بل هو مسألة إرادة سياسية ورؤية استراتيجية.

التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية كوسيلة لدعم الاستقرار السياسي

م. نور توفيق المبيضين *

تُعد المخاطر السياسية من التحديات الكبرى التي تواجه الدول والمستثمرين على حد سواء، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية المتلاحقة والاضطرابات الداخلية والخارجية التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. تظهر الحاجة الماسة إلى أدوات تُمكن الدول والأطراف المعنية من التصدي لهذه المخاطر بشكل فعال، ومن أبرز هذه الأدوات التأمين ضد المخاطر السياسية. يوفر هذا النوع من التأمين وسيلة عملية للحماية من الخسائر الناتجة عن أعمال أو أحداث سياسية غير متوقعة، مثل تغييرات الحكومات، النزاعات المسلحة، أو السياسات الاقتصادية المفاجئة.

يُعد التوجه نحو تفعيل آليات التأمين بمثابة أحد العوامل التي تعزز من مناخ الثقة والاستقرار، ما يسهم في تحفيز تدفق الاستثمارات ودعم البناء الاقتصادي المستدام. تتضح أهمية التأمين ضد المخاطر السياسية خاصة في المناطق التي تعاني من اضطرابات مستمرة، إذ يعزز من قدرة المؤسسات الاقتصادية على مواجهة الصدمات، ويعطي المستثمرين الضمان الذي يعزز قرارهم بالدخول في الأسواق ذات المخاطر المرتفعة. يعتمد تصور استراتيجيات التأمين ودوره في دعم الاستقرار السياسي على فهم عميق لطبيعة المخاطر، وإيجاد آليات مرنة ومتطورة للتعامل معها، سواء من خلال التأمين الحكومي الذي يتيح حماية أشمل، أو عبر القطاع الخاص الذي يركز على تقديم نماذج مبتكرة تتواءم مع متطلبات الأسواق. في النهاية، يتضح أن التأمين ضد المخاطر السياسية يُعد أداة فاعلة لدعم الاستقرار السياسي عبر تقليل آثار الأزمات وتصحيح مسارات التنمية، ما يرسخ المفهوم القائم على أن الاستقرار السياسي هو الركيزة الأساسية للنجاح الاقتصادي المستدام

* جامعة الاسراء/ كلية الحقوق/ عمان-الاردن

وتنفيذ الأجندات التنموية بشكل فعال.

اولاً: مفهوم التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية

يشير التأمين ضد المخاطر السياسية إلى مجموعة من التغطيات التي تحمي المستثمرين من الخسائر الناتجة عن أحداث غير اقتصادية، مثل الانقلابات العسكرية، ومصادرة الأصول، وفرض القيود على تحويل العملات، والحروب الأهلية، وأعمال العنف. أما التأمين ضد المخاطر التجارية، فيغطي حالات عدم السداد، والتخلف عن الالتزامات التعاقدية، والتقلبات في الأسواق المرتبطة بعوامل غير سياسية. كذلك، يشكل التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية أداة مساندة للحكومات في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يعزز من تصنيف الدولة كوجهة استثمارية موثوقة، ويمنحها فرصة لتفادي الأزمات المالية الناتجة عن خروج المستثمرين أو توقف المشاريع التنموية.

ثانياً: دور التأمين في تعزيز الاستقرار السياسي

يساهم هذا النوع من التأمين في بناء الثقة بين المستثمرين والدول المستقبلة للاستثمارات، خصوصًا تلك التي تمر بظروف سياسية غير مستقرة أو اقتصادات ناشئة. فحين يشعر المستثمر أن أمواله محمية، تقل احتمالية انسحابه من السوق في حال حدوث أزمة، مما يمنع نزيف الاستثمارات ويُبقي على عجلة الاقتصاد دائرة. أي أن التأمين ضد المخاطر السياسية يلعب دوراً محورياً في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال توفير آليات فعالة للحد من تأثير التقلبات السياسية والأمنية على الاقتصاد الوطني. إذ يسهم ذلك في توفير بيئة آمنة للمستثمرين، مما يعزز الثقة ويشجع على تدفقات استثمارية أكثر استدامة. كما أن وجود تغطية تأمينية قوية يخفف من حدة الأزمات السياسية ويحد من آثارها على القطاعات الحيوية، ما يساعد في الحفاظ على استمرارية العمل والاستقرار الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، يقوم التأمين بتشجيع الحكومات على تنفيذ إصلاحات سياسية وإدارية بهدف تحسين مناخ الاستثمار، إذ يسهم تقليل مخاطر السياسات غير المستقرة في تحقيق استقرار سياسي أكبر. ومن ناحية أخرى، يوفر التأمين أدوات لضمان السيولة في حالات الأزمات، مما يقلل

من الاعتمادية على الدعم الحكومي المباشر ويساعد في إدارة المخاطر بشكل أكثر كفاءة. هذا النهج يساهم بشكل غير مباشر في إرساء قواعد دستورية وسياسية أكثر شفافية واستقراراً، حيث يشعر المستثمرون بأن بيئة العمل تتسم بمزيد من الحماية والدعم. وبذلك، فإن التأمين ضد المخاطر السياسية يمثل أداة فعالة لدعم الاستقرار السياسي، عبر دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والتنمية المستدامة، كما يعزز من مرونة الدول لمواجهة الأزمات والتحديات المحتملة.

ثالثاً: أمثلة دولية

ادت هيئات دولية مثل الوكالة متعددة الاطراف لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي دورًا مهمًا في توفير مثل هذه التغطيات. فعلى سبيل المثال، ساهم التأمين ضد المخاطر السياسية في استمرار استثمارات كبرى في دول تعاني من عدم الاستقرار، مثل العراق والسودان، ما كان له دور في دعم البنية التحتية وتعزيز التنمية، وبالتالي المساهمة في استقرار هذه الدول على المدى الطويل.

رابعاً: التوجهات المستقبلية في التأمين ضد المخاطر

المستقبل في مجال التأمين ضد المخاطر السياسية يتجه نحو تعزيز الابتكار وتطوير الأدوات المقيسة بشكل أكثر دقة ومرونة لمواجهة التحديات المتجددة. من المتوقع أن يتنامى الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتوقع المخاطر بشكل أكثر دقة، مما يسهم في تحسين فاعلية عمليات التأمين وتكاملها مع أنظمة التمويل الدولية. كما ستشهد آليات التأمين تصعيدًا في التعاون بين القطاعين العام والخاص، بهدف توفير تغطيات مرنة تتناسب مع طبيعة المخاطر المعقدة التي تفرضها التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية. من جهة أخرى، ستُركز الجهود على تحسين البنى التحتية القانونية والتنظيمية لضمان شفافية أكبر، لرفع مستوى الثقة بين المستثمرين والحكومات على حد سواء، مع تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية في تقديم خدمات التأمين. إلى جانب ذلك، ستعمل شركات التأمين على تكثيف برامج التوعية والتدريب لتعزيز

الوعي حول مخاطر المخاطر السياسية وإدارة الأزمات بشكل فاعل، مما يعزز من قدرة الدول على مواجهة التحديات غير المتوقعة. لن يقتصر التطور على المستوى التقني والتنظيمي فحسب، بل سيتسع ليشمل أعلى مستويات التعاون الإقليمي والدولي، بهدف توحيد الأطر والمعايير وتحقيق تنسيق أوسع لنظم التأمين، خاصة في ظل التحديات المتصاعدة المرتبطة بالأزمات العالمية والتغيرات المناخية. في خضم ذلك، ستشهد الأسواق نمواً ملحوظًا في الطلب على خدمات التأمين عبر الاستفادة من نتائج تجارب الدول الناجحة، مع التركيز على تحسين دراسة الحالات وتطوير نماذج مرنة تتناسب مع مختلف ظروف الساحة الدولية. بشكل عام، من المتوقع أن تلعب استراتيجيات التكامل والابتكار دورًا محوريًا في دفع منظومة التأمين ضد المخاطر السياسية إلى آفاق أرحب، وتسهيل جذب الاستثمارات الدولية، مع تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة.

لكن رغم فوائده، يواجه هذا النوع من التأمين تحديات تتعلق بتقييم المخاطر بدقة، وارتفاع تكلفة الأقساط في بعض المناطق ذات المخاطر المرتفعة. لذلك، من الضروري وجود تعاون بين الحكومات، والمؤسسات المالية، وشركات التأمين، لتطوير منتجات تأمينية أكثر مرونة وتوافقًا مع طبيعة المخاطر السياسية المتغيرة.

وفي النهاية يعد التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية أداة استراتيجية لا تقل أهمية عن السياسات الاقتصادية والدبلوماسية في بناء استقرار الدول. فمن خلال حماية الاستثمارات، وتعزيز ثقة المستثمرين، والمساهمة في استدامة المشاريع، يصبح هذا النوع من التأمين ركيزة أساسية في طريق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

طبيعة التحالفات السياسية في العراق

م. سرى حسين خضر *

تقوم السياسات في دول العالم على تحالفات سياسية فيما بينها لتقوية او لتقويم النشاطات السياسية على الصعيدين الداخلي او الخارجي، وقبل السرد عن التحالفات السياسية علينا أولاً معرفة ماهيه التحالف وكذلك التحالف الانتخابي.

التحالف:. ان التحالف بشكل عام يعني اتحاد بين مجموعتين أو أكثر لاسيما الأحزاب السياسية من اجل الحصول على تأثير أعظم او نفوذ أكبر من الجماعات والأحزاب المنفردة عندما تريد تحقيق اهدافها وبالتركيز على الغايات والأهداف المشتركة يستطيع جميع الأعضاء بناء قوتهم والحصول على الفائدة من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

التحالف الانتخابي:. هو التحالف الذي يكون بين حزبين او أكثر، وهذا التحالف يجمع عدة برامج ليقدم عدد من المرشحين يتنافسون فيما بينهم للوصول الى السلطة والحكم، وكذلك هناك التحالف الحكومي يتم من خلاله دمج او اتفاق الحزب الفائز مع أحزاب أخرى من اجل الوصول الى السلطة.

انواع التحالفات السياسية

وتقسم التحالفات الى عدة انواع وهي:.

١- التحالف الموسع: هذا النوع من التحالفات السياسية تشترك فيه عادة كل او اغلبية الأطراف السياسية الممثلة داخل البرلمان ويعقد هذا النوع من التحالفات في الغالب في اوقات الأزمات الكبرى التي تمر بها الدول. مثل النمسا ، و بريطانيا عقدت تحالفات برلمانية موسعة.

٢- التحالف التوافقي: هو تحالف الزامي مستمر حسب بنود الدستور كما هو الحال في سويسرا وبلجيكا .

* جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

٣- تحالف المعارضة: هنا تتحالف احزاب المعارضة ليس من اجل تشكيل الحكومة لأنها لا تستطيع ان تشكل الأكثرية اصلا، بل من اجل تشكيل معارضة فعالة لمواجهة الأكثرية داخل البرلمان ومراقبة اعمال الحكومة بصورة .

قد يشكل التحالف السياسي لأسباب عدة:

١- قد يكون هناك أفكار وبرامج متشابها.

٢- اكتساب بعض المهارات والأفكار الجديدة من الطرف المتحالف الاخر.

٣- النظام الانتخابي مدروس بشكل جيد من الجميع لتشكيل الائتلاف.

٤- مشاركة مادية ومعنوية

٥- إمكانية دمج الأحزاب وخلق التنوع.

ولعل أبرز ما تميزت به التحالفات السياسية في العراق وعلى مدار عقدين من الزمن هو الاتي:

- يعاني العراق وفقا لقراءة معمقة لطبيعة هذه التحالفات السياسية إخفاقا في المنظومة الحزبية وعدم قدرتها في مأسسة تحالفاتها والتعاون لمواجهة التحديات في مجالات تشريع القوانين وسن اللوائح والأنظمة، واستيعابها فئات المجتمع المختلفة كالنساء والشباب.

- أن تقييم أداء الأحزاب السياسية العراقية وكيفية إدارتها للتحولات الكبرى في العراق خلال الفترة السابقة يؤشر اخفاقا واضحا تعكسه طبيعة هذه التحالفات التقليدية المشكلة والقوى المحركة للعملية الانتخابية، وتفككها بعد الانتخابات وعدم امتلاكها مقترب وطني يتضمن مراجعة لكيفية تشكيل الحكومات ومدى استقرارها وبيان اسباب تراجع الأحزاب عن تطبيق شعاراتها وبرامجها الانتخابية المعلنة قبل الانتخابات ومواقفها تجاه توزيع الثروة والعالقة بين المركز والإقليم والعلاقات الخارجية والملفات الاقتصادية والخدمية قبل وبعد الانتخابات.

– هشاشة التحالفات: جميع التحالفات بلا استثناء تتسم بالهشاشة وعدم الجهوزية التامة للاستمرار بعد انتهاء الانتخابات, كما أن علاقة المرشح نفسه بقاعدته الانتخابية هي الأخرى هشة طارئة تفتقر إلى التواصل على المدى الطويل.

– غياب برامج كثير من الأحزاب تحمل طبيعة حزبية متميزة بل ستكون مجرد خطوط عامة مشتركة لدى جميع المتنافسين مما يفقد العملية الانتخابية فحواها ليصبح التصويت ليس على البرامج السياسية، بل على مدى مقبولية هذا المرشح أو ذاك في ضوء ما استطاع بأدائه، كفاءة أو نزاهة، من نيل ثقة الناخب وهما صفتان طالما شهدنا ضعف حضورهما في الوسط السياسي العراقي.

خور عبد الله: شريان بحري أم عقدة سياسية؟

م.م.علي وليد مهدي*

مقدمة

تعد المناطق الحدودية واحدة من أهم البؤر المسببة للصراع بين الدول، خاصةً حين تتقاطع فيها الجغرافيا مع المصالح الاقتصادية والسياسية. ويُعد خور عبد الله، وهو ممر مائي استراتيجي يفصل بين العراق والكويت ويمتد إلى الخليج العربي، أحد أبرز الأمثلة في هذا السياق. فمنذ ترسيم الحدود البحرية بعد حرب الخليج الثانية، لم تهدأ الخلافات حول هذا الخور، وظل موضع جدل بين السيادة الوطنية والمصالح المشتركة، ويرجع ذلك إلى مجموعة القرارات الجائرة بحق العراق والتي صدرت من قبل مجلس الأمن الدولي وأهمها قرار(٨٨٣) لعام ١٩٩٣، فضلاً عن قرارات أخرى حصلت من خلالها دولة الكويت على أكثر من (٥٢) مليار دولار كتعويضات عن الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، والاعتراف العراقي بسيادة الكويت على نصف خور عبد الله.

أهمية خور عبد الله

يمثل خور عبد الله منفذًا بحريًا حيويًا لكل من العراق والكويت. فمن خلاله تصل السفن إلى ميناء أم قصر العراقي وميناء مبارك الكبير الكويتي. وتكمن الأهمية الإستراتيجية لهذا الخور في كونه يشكل المعبر الرئيسي للعراق إلى المياه الدولية، لاسيما بعد أن خسر موانئه الأخرى عقب حرب الخليج ١٩٩١، وتقلصت حدوده البحرية إلى (٥٨) كم. لذا، فالحفاظ على حرية الملاحة في هذا الخور يُعد مسألة سيادية وأمنية من الدرجة الأولى بالنسبة للعراق.

* جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

أما الكويت، فترى في خور عبد الله جزءًا من حدودها البحرية التي تم ترسيمها رسميًا بقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ عام ١٩٩٣، وتعتبر أن أي اعتراض عراقي هو تشكيك في هذا القرار الدولي، ومحاولة للتنصل من الاتفاقيات الملزمة.

جذور الخلاف

يعود الخلاف إلى اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله التي وقعها العراق والكويت في عام ٢٠١٢، والتي تهدف إلى تنظيم استخدام الممر البحري المشترك وتسهيل الملاحة فيه لكلا البلدين. حيث صادق العراق على الاتفاقية عام ٢٠١٣، لكنها عادت للواجهة في عام ٢٠٢٣، بعد أن صوت البرلمان العراقي على إلغاء المصادقة، واعتبرها مخالفة للدستور العراقي، ومُجحفة بحقوق العراق البحرية. إذ نصت المادة ١٦/ ٢ من اتفاقية خور عبد الله لعام ٢٠١٢ على: "تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة غير محددة ويجوز لكل طرف إنهائها بإشعار كتابي إلى الطرف الأخر أمده ستة أشهر وعلى أن يتم الإنهاء بموافقة الطرفين ". وبقراءة بسيطة يمكن تشخيص الخلل في المفاوض العراقي الذي رهن مصالح العراق ومستقبل أجياله بموافقة الكويت على تعديل الاتفاقية او الغائها، بذريعة ان الحكومة العراقية اتفقت مع الجانب الكويتي عام ١٩٩٣ على هذا النهج في ترسيم الحدود، إذ ان العراق لم يتنازل رسميًا عن خور عبد الله للكويت عام ١٩٩٣، ولكن ما حصل هو خطوة ضمن سلسلة إجراءات لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠، وخصوصًا القرار ٨٣٣ لعام ١٩٩٣، الذي رسم الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت.

كان من الأجدى على المفاوض العراقي وبفعل التغيير الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣، الضغط باتجاه مراجعة القرارات الأممية التي بخست حق العراق حول مسألة الحدود مع الكويت، مستغلاً بذلك تطور العلاقات العراقية الأمريكية، لا التعكز على اتفاقية أبرمتها حكومة سابقة تتبجح بمعارضتك لها على مدار الساعة، إذ لا يمكن تصنيف اتفاقية ٢٠١٢ مع الجانب الكويتي إلا خيانة عظمى وبيع مباشر للأراضي العراقية ومياهه الإقليمية مقابل تحقيق مصالح حزبية ضيقة.

الخاتمة

ان ما حدث عام ١٩٩٣ هو فرض دولي لترسيم الحدود البحرية بموجب قرار أممي، وليس تنازلًا طوعيًا من العراق للكويت. إذ في ٢٧ مايو ١٩٩٣، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٨٣٣، الذي جاء استكمالاً للقرار ٦٨٧ (قرار وقف إطلاق النار)، وينص على ترسيم الحدود الدولية بين العراق والكويت، بما في ذلك خور عبد الله. إذ ان هذا القرار فرض ترسيم الحدود البرية والبحرية، ولم يكن ناتجًا عن مفاوضات ثنائية أو "تنازل" بالمعنى القانوني الإرادي، بل قرار ملزم صادر عن الأمم المتحدة، وكان على العراق الالتزام به ضمن شروط وقف إطلاق النار. كما عبر العراق في ذلك الوقت عن رفضه للقرار ٨٣٣، واعتبره مجحفًا، لكنه لم يملك القدرة السياسية أو العسكرية لرفضه عمليًا في ظل الحصار والعقوبات الدولية.

إن الفشل والفساد السياسي بعد عام ٢٠٠٣، وعدم الاعتكاز على قطب دولي حقيقي وفاعل، وعدم ربط مصالح القوى الكبرى بمصالح العراق الداخلية جعل العراق يخضع ويركع للكويت في اتفاقية عام ٢٠١٢، المنظمة للملاحقة في خور عبد الله. إذ أن الاتفاقيات التي أبرمت في ظروف ضعف سياسي (كما بعد ٢٠٠٣) ليست عادلة. في المقابل، ترى الكويت أن أي تراجع عن هذه الاتفاقيات هو تهديد لاستقرار المنطقة وتعدٍ على القانون الدولي.

ترامب يأمر بتحريك غواصتين نوويتين تصعيداً للحرب الكلامية مع روسيا

ترجمة م. م. علي خلف عبدالله*

أعلن الرئيس دونالد ترامب يوم الجمعة أنه أصدر أوامر بنشر غواصتين نوويتين "في المناطق الملائمة"، وذلك في أعقاب تذكير الرئيس الروسي السابق دميتري ميدفيديف للولايات المتحدة بأن موسكو لا تزال تمتلك قدرات توجيه ضربة نووية.

وكتب ترامب يوم الجمعة على منصته للتواصل الاجتماعي: "بناءً على التصريحات الاستفزازية للغاية من الرئيس السابق لروسيا، دميتري ميدفيديف، الذي يشغل الآن منصب نائب رئيس مجلس الأمن في الاتحاد الروسي، فقد أمرت بوضع غواصتين نوويتين في المناطق الملائمة، تحسباً لأن تكون هذه التصريحات الحمقاء والتحريضية أكثر من مجرد كلمات."

وأضاف ترامب: "الكلمات لها أهمية قصوى، وغالباً ما يمكن أن تؤدي إلى عواقب غير مقصودة، وآمل ألا تكون هذه إحدى تلك الحالات. شكراً لاهتمامكم بهذه المسألة."!

يأتي أمر ترامب في سياق حرب كلامية متصاعدة بين الولايات المتحدة وروسيا، اندلعت في أعقاب تهديد ترامب بفرض رسوم جمركية مشددة إذا لم توافق موسكو على وقف إطلاق النار في أوكرانيا في غضون ١٠ أيام.

ولم يصدر تعليق فوري على طلبات التعقيب الموجهة لكل من البحرية الأمريكية والبنتاغون.ويأتي أمر ترامب في خضم حرب كلامية متصاعدة بين الولايات المتحدة وروسيا، والتي تفاقمت بعد تهديد ترامب بفرض رسوم جمركية باهظة إذا لم توافق موسكو على وقف إطلاق النار في أوكرانيا. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أعرب ترامب عن "خيبة أمله" من الرئيس الروسي

* جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

فلاديمير بوتين بسبب استمرار الضربات على أوكرانيا، وأعلن عن تقليص المهلة الزمنية للتوصل إلى اتفاق سلام من ٥٠ يوماً إلى "١٠ إلى ١٢ يوما."

من جانبه، رد ميدفيديف على المهلة الجديدة في منشور نادر على وسائل التواصل الاجتماعي، زاعماً أن ترامب "يمارس لعبة الإنذارات" مع روسيا. وكتب ميدفيديف: "عليه أن يتذكر أمرين: ١. روسيا ليست إسرائيل أو حتى إيران". وأضاف: "٢. كل إنذار جديد هو تهديد وخطوة نحو الحرب. ليس بين روسيا وأوكرانيا، بل مع بلده هو. لا تسلك طريق جو النعسان"!

بقلم: تارا كوب

مستقبل العلاقات الامريكية– الأفغانية

م.م. بيارق علي عزيز*

مقدمة

افغانستان او كما تلقب بمقبرة الإمبراطوريات او كما يسميها البعض بسقف العالم ذات الموقع الجيوبولتيكي والجيوستراتيجي المهم، فهي ملتقى ثلاث أقاليم جغرافية: الشرق الأوسط وجنوب آسيا وآسيا الوسطى ولقد جعل هذا الموقع أفغانستان محط اطماع وانظار القوى الكبرى التي تبحث عن موطئ قدم لها في الشرق الأوسط. وقد شكلت افغانستان على مر تاريخها محطة فاصلة في عمليات الصراع بين قوى النفوذ والسيطرة والتسلط في العالم. ومنذ حقبة الخمسينيات من القرن الماضي، أصبحت أفغانستان من منظور الولايات المتحدة الامريكية تلك الدولة التي يمكن ان تؤمن بعد السيطرة عليها جملة من المزايا الاستراتيجية تبدأ بالتحكم بواحدة من اهم عقدة المواصلات بين وسط وجنوب وغرب آسيا وصولا الى التواجد القريب من مناطق نفوذ القوى الكبرى الإقليمية المنافسة لها وهي الصين وروسيا.

العلاقات الامريكية – الافغانية

ان احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فسحت المجال للولايات المتحدة الامريكية بالدخول الى دولة أفغانستان وتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي لتي كانت تطمح اليها في آسيا حيث وضعت قدما لها عن طريق تمركزها عسكريا في دولة أفغانستان واحتلالها بحجة محاربة الإرهاب والقضاء على تنظيم القاعدة والاطاحة بحركة طالبان. وفي عام ٢٠١١ تمكنت القوات الأمريكية من قتل أسامة بن لادن تحت مظلة عملية عسكرية ومخابراتية في باكستان، وقد بدأت الولايات المتحدة الامريكية التخطيط لعمليات الانسحاب من أفغانستان في أواخر عام ٢٠١٤ ، حتى أعلن الرئيس

* جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

الأمريكي دونالد ترامب في عام ٢٠١٧ عن إستراتيجيته، وطالب بنشر قوات أمريكية؛ للتفاوض مع حركة طالبان وإرغامها على التفاوض من أجل السلام مع حكومة كابول، وفى عام ٢٠٢٠ قامت الولايات المتحدة الامريكية بالتوقيع على اتفاقية في الدوحة– قطر لسحب القوات الأمريكية من أفغانستان وفي عام ٢٠٢١ تم سحب آخر جندي امريكي من أفغانستان، مما سمح لطالبان بالاستيلاء على السلطة من جديد وسيطرتها على معظم الولايات الأفغانية، ويمكن توضيح رؤية حركة طالبان في كونها تسعى لتأسيس امارة إسلامية معترف بها دوليا واحترامها لحقوق المرأة اذ أرسلت طالبان تطمينات بأن حقوق المرأة ستحترم في اطار الشريعة الإسلامية ،وتسعى حركة طالبان الى تشجيع الدعم الدولي من اجل إعادة الاعمار عبر تأمينها الكامل للسفارات والبعثات الدبلوماسية مع عدم تعرض ممثليها لأي اذى من قبل أعضاء الحركة بالإضافة إلى تأكيد الحركة على أن الأراضي الأفغانية لن تُستخدم من أجل إلحاق الضرر بالآخرين في إشارة إلى عدم تحويل أفغانستان لملاذ آمن للتنظيمات الإرهابية. من خلال ما سبق يمكن ان نلاحظ ان سيطرة طالبان على أفغانستان للمرة الثانية اختلف كثيراً عن المرة الأولى، فدخول الحركة ١٩٩٦ كان بالقوة وتخلله العديد من عمليات الانتقام والإعدام، كما أن الحركة في المرة الأولى تبنت خطاباً ومنهجاً متشددين في الحكم، خاصة فيما يتعلق بالحريات وحقوق المرأة، بينما في هذه المرة دخلت الحركة لأفغانستان بشكل سلمي حيث تسلمت المدينة دون قتال وأعلنت العفو العام، وتبنت خطاباً أقل حدة مما كانت عليه قبل عقدين وفي ظل وصول ترامب للسلطة لولايته الثانية على الولايات المتحدة الامريكية من المتوقع أن تتغير سياساته تجاه أفغانستان، بالنظر إلى التحديات الأمنية والجيوسياسية في المنطقة.

مستقبل العلاقات

على الرغم من أن أفغانستان قد لا تكون من أولويات الولايات المتحدة الامريكية مستقبلا، لكن من المتوقع إن الرئيس دونالد ترامب سيواصل صياغة استراتيجية شاملة تشمل أفغانستان كجزء من ملفه الأمني الإقليمي ومن المتوقع أيضا ان تتركز سياسته على فتح قنوات تواصل مع حركة

طالبان، سواء عبر المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة، ولكن هذه المرة مع التركيز على تقليل التدخل العسكري المباشر واستخدام الحوافز الاقتصادية للتأثير على سلوك الحكومة الأفغانية.

ويمكن التوقع ان إدارة ترامب الجديدة ستستمر في تعزيز هذا التوجه من خلال التعاون مع حركة طالبان ولكن بشكل حذر لضمان عدم عودة الجماعات المسلحة التي تعتبرها الولايات المتحدة الامريكية خطرا على مصالحها مثل تنظيم القاعدة لاستخدام الأراضي الأفغانية قاعدة لتنفيذ هجمات على أميركا وحلفائها، وهذا النهج قد يتضمن استخدام أدوات اقتصادية للضغط على الحكومة الأفغانية وإبقائها ملتزمة بالاتفاقات.

ويمكن التوقع ايضا أن إدارة ترامب قد تتخذ إجراءات أكثر واقعية تكون "محدودة الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان أو القيم الديمقراطية في أفغانستان"، ولكنها قد تُعطى الأولوية للاستقرار الإقليمي من خلال المشاركة العملية المبنية على تأمين المصالح المتبادلة بأقل تكلفة ممكنة مع التركيز على الدبلوماسية والمخاوف الأمنية. وفي هذا السياق، لا يستبعد أن تعود الحكومة الأميركية إلى سياسة التعامل المباشر مع حركة طالبان، وستحرص إدارة ترامب على ضمان عدم وجود أي تهديد لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، مع تقديم حوافز اقتصادية مشروطة لطالبان، وفي هذه الحالة عليها إثبات التزامها بوعودها لمواجهة مجموعات تعتبرها أميركا خطرا على مصالحها.

ويمكن التوقع أيضا رئاسة ترامب قد تكون مستنقعًا للشعب الأفغاني، الذي يعيش تحت حكم طالبان منذ أكثر من اربع سنوات والتي تتمثل بكون الولايات المتحدة كانت أكبر مانح للمساعدات الإنسانية لأفغانستان منذ ٢٠٢١. ومع ذلك، فقد شهدت هذه المساعدات انخفاضًا كبيرًا على مدار العامين الماضيين ويبدو من المرجح أن تنخفض أكثر في ظل رئاسة ترامب الجديدة . وقد يقرر ترامب أيضًا تقديم المساعدات الإنسانية كالمعتاد ولكن بشروط معينة من شأنها أن تزيد من نقاط ضعف الشعب الأفغاني الذي يعاني بالفعل من الأزمات.

يمكن القول مهما كانت السياسات التي ستنتهجها الإدارة الأميركية الجديدة بزعامة الرئيس ترامب أو غيره، ستظل ثابتة في جوهرها إلى حد كبير وهي حماية الامن القومي الأمريكي، اذ تحكمها المصالح الإستراتيجية الأميركية أكثر من تغيير الرؤساء.

ومما سبق يمكن ان نستنتج ان مستقبل العلاقات الأمريكية – الأفغانية مرهوناً بسلوك حركة طالبان وتوازنات المصالح الأمريكية في المنطقة. فبينما تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتجنب الانخراط العسكري المباشر مجددًا، تبقى مصالحها الأمنية والإنسانية محفزًا قويًا لبقاء نوع من التفاعل، ولو غير رسمي. وان شكل العلاقة سيتحدد بمدى قدرة حركة طالبان على التحول من جماعة مقاتلة إلى حكومة معترف بها دولياً.